

PROVISIONAL

S/PV.2962
28 November 1990

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والستين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الاربعاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، الساعة ١٧/٣٠

(الولايات المتحدة الامريكية)

الرئيس: السيد بيكرينغ

الأعضاء:

السيد لوزنسكي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد تاديبي	اثيوبيا
السيد مونتيانو	رومانيا
السيد بغبني اديتو نزنغيا	زائير
السيد جن يونغجيان	الصين
السيد بلان	فرنسا
السيدة راسي	فنلندا
السيد فورتية	كندا
السيد الاركون دي كيسادا	كوبا
السيد انيت	كوت ديفوار
السيدة كستانيو	كولومبيا
السيد رجالي	ماليزيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا
السير ديفيد هاناي	العظمى وايرلندا الشمالية
السيد الالفني	اليمن

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. ويشيخهسي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٣٠اقرار جدول الاعمالأقر جدول الأعمال .الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثل الكويت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي البحرين وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد أبو الحسن (الكويت) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد عبد الغفار (البحرين) والسيد النعمة (قطر) والسيد موسى (مصر) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أُحيط المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الامارات العربية المتحدة وبنغلاديش وجمهورية ايران الاسلامية يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) والسيد محي الدين (بنغلاديش) ، والسيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج على جدول أعماله .

أود أن أبلغ المجلس بأن رومانيا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21966 .

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إن الرواية التي استمع إليها المجلس بالأمس تشير الفزع وتستأهل الشجب . إن عمل الحرب دون استفزاز الذي قام به بلد ضد جار أعزل تبعته موجة مؤسفة من القتل واللمومية والعنف الغادر مما جلب بؤسا لا يوصف على ألوف مؤلفة من الأفراد .

لقد قام المجلس مرارا بتذكير العراق في الأسابيع الأخيرة بالتزاماته بمقتضى القانون الانساني الدولي بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة . وقد فعل ذلك مؤخرا بمقتضى القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) المتخذ في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر . ومع ذلك فإن الروايات التي استمعنا إليها عن أعمال القتل والنهب التي ارتكبتها قوات الاحتلال العراقية في الكويت تظهر أن العراق ما فتئ يتصرف باستمرار دون أي اكتراث بتلك الاتفاقية .

فالعراق ، دون مراعاة البتة لمسؤوليته بمقتضى المادة ٢٩ الخاصة بمعاملة الأشخاص المحميين في ظل سيطرته ، شن حملة شعواء لطمس هوية دولة الكويت .

والعراقيون قد جعلوا الحياة لا تطاق لدرجة أن نصف السكان الاصليين قد غادروا البلاد ، وسلبت الممتلكات العامة والخاصة بل حاول العراقيون تدمير السجلات العامة في الكويت . وفي كل انحاء الكويت يجري احلال العراقيين محل الكويتيين . ووصلتنا أنباء بأن الجنود العراقيين قد جردوا الكويتيين من جميع الوثائق التي تثبت هويتهم الوطنية مثل شهادات الميلاد وشهادات الزواج وجوازات السفر . وهذا يعني محاولة مسن جانب العراق لتغيير الهيكل الديمغرافي للبلد الذي يحتله منتهاكا بذلك اتفاقية جنيف الرابعة .

إن المبدأ الاساسي في اتفاقيات جنيف هو حماية الأشخاص المحميين ومعاملتهم الإنسانية في جميع الظروف . إن هناك تعارضا بين هذا المبدأ والانباء التي أوردتها منظمة العفو الدولية ، وهي منظمة حيادها معترف به على نطاق واسع ؛ فقد أوردت بيانا مزعجا بالفظائع التي يرتكبها العراق في الكويت . ففي ٢٨ أيلول/سبتمبر جاء على لسان منظمة العفو الدولية ما يلي :

"وفقا لروايات شاهد عيان ، أطلق الرصاص على صبيان صغار لا تزيد سنهم على ١٥ سنة في رؤوسهم وألقيت جثثهم خارج منازلهم بسبب الاشتباه في معارضتهم للقوات العراقية" .

كما جاء على لسان منظمة العفو الدولية في اليوم ذاته :

"إن الأطباء العاملين في مستشفيات في الكويت في الفترة التي تلت الغزو أبلغوا منظمة العفو الدولية بأن الجنود العراقيين أحضروا إلى المستشفيات أعدادا كبيرة من جثث الشبان ، والكثيرون منهم قد أطلق عليهم الرصاص في الرأس والقلب من مسافة قريبة . ويقال إن الجنود العراقيين قد أجبروا الأطباء على إصدار شهادات وفاة تشهد بأن الضحايا قد ماتوا بعد وصولهم إلى المستشفيات" .

كما وردتنا أنباء من الرعايا البريطانيين في الكويت عن الفظائع التي ارتكبتها العراق . وصفت امرأة أنه في ٦ آب/اغسطس خرجت خادمتها لتلقي بالقمامة . وفي طريق عودتها شاهدها جنديان عراقيان فأمرها بأن تدلها على مكان اقامتها . وبالقرب من الشقة دفعها أحدهما داخل المصعد - وظل الآخر خارج المصعد . وقام الجندي في داخل المصعد بتصويب مسدس إلى رأسها وأمرها بأن تخلع ملابسها وقد اغتصبها كل من هذين العراقيين . وأبلغ أحد أعضاء فريق اتصال الجيش البريطاني ، المحتجز حاليا في أحد المواقع الاستراتيجية ، شخصا بريطانيا آخر في فندق ريجينسي في مدينة الكويت بأنه شهد شخصا القاء الرصاص على أسرة مكونة من ستة كويتيين . لقد كان في حديقة منزله متخفيا ؛ لقد شاهد العراقيين وقد أمروا الأشخاص الستة بالاصطفاف وقاموا بإطلاق الرصاص عليهم .

تحظر المادة ٣٢ من اتفاقية جنيف الرابعة على وجه التحديد القتل والتعذيب .
ومع ذلك لدي هنا مقتطف من مذكرة أحد الرعايا البريطانيين المختبئين في الكويت .
اذ كتبت في وقت مبكر من شهر تشرين الاول/اكتوبر مايلي :

"يقولون لي إن العراقيين في حيهم كانوا قبل بضعة أيام يوقظون
الجميع من النوم في الصباح الباكر عن طريق اطلاق النار في الهواء . وعندما
نظروا ليقفوا على حقيقة ما كان يجري شاهدوا عراقيين يقومون بإعدام ٤ أشخاص
كويتيين من ذلك الحي باطلاق النار على رؤوسهم . وكانوا قد عذبوا في
السابق "

لا أود أن أقول إن جميع العراقيين يوافقون على انتهاك حقوق الإنسان في
الكويت ، فهذا بوضوح هو سياسة الحكومة . ومن الجدير بالذكر أن عددا من الأشخاص
الشجعان عارضوا تلك الفظائع . وقد ذكرت صحيفة "الفارديان" بتاريخ ١٤ تشرين
الثاني/نوفمبر أن نقيباً في الجيش العراقي قال إنه هرب إلى تركيا لأنه لم يكن راضياً
على غزو الكويت

"لأن الجنود يهاجمون الناس ويغتصبون النساء ، ومؤخراً صدر إليّ أمر
بقتل المدنيين" .

وبتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر أوردت صحيفة "انديبندنت" نبأ عن عملية إعدام
مزعومة لجندي من وحدة المفاوضين العراقية لارتكابه أعمال نهب ، وقالت في الواقع
إنه أعدم لأنه رفض أن ينفذ تنفيذا كاملاً للأوامر التي تقضي بوجوب نقل كل شيء . وقد
وصف الجنود العراقيون الذين كانوا في الكويت لنفس الصحيفة كيف ارغموا على اختطاف
الفتيات بغرض اغتصابهن من قبل الضباط البعثيين . وقد ادعى أحد الجنود أنه شاهد
جنوداً أمروا بإطلاق الرصاص على ٢٠ فتاة بعد اغتصابهن .

إن المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة تعتبر بعض الاعمال انتهاكات خطيرة .
وتتضمن هذه الاعمال ما يلي : القتل العمد والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية ،
أو القيام عمداً بما يسبب ألماً شديداً أو إصابة جسدية أو صحية خطيرة لشخص متمتع

بالحماية ، أو القيام عمداً بحرمان شخص متمتع بالحماية من الحقوق المتعلقة بتلقي المحاكمة العادلة والقانونية المنصوص عليها . هذه انتهاكات جسيمة تقع ضمن اختصاص الولاية الجرمية لجميع الاطراف الموقعة على الاتفاقية ؛ وقد ارتقت هذه الجرائم إلى مركز الجرائم الدولية . وثمة دليل على أن هذه الاشياء تحدث في الكويت منذ ٢ آب/ أغسطس .

إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي سررت أمام المجلس تبعث على الاشمئزاز في النفس وتسدل على مدى ازدياد القوات المحتلة بجميع قواعد السلوك المتحضر .

ولكن فضلا عن ذلك ، تمثل السرقة والضرر المتعمد بالممتلكات العامة والخاصة في الكويت دليلا على حملة منظمة لاستئصال الاعمال التجارية والحياة الاجتماعية والثقافية في الكويت التي كانت مزدهرة سابقا . فقد تلقينا تقارير عديدة عن حوادث سرقة أو استيلاء على سيارات خاصة عند نقاط التفتيش وعن مصادرة شاحنات وحافلات . وهناك دليل واضح على قيام القوات العراقية بسرقة أثاث مدرسي ، وكتب ومقتنيات متاحف ، وإشارات ضوئية ، وأعمدة إضاءة الشوارع ، ومحولات محطات كهربائية فرعية ، ومعدات كثيرة أخرى ، ونقلها إلى العراق . وعندما اضطر الكويتيون إلى مغادرة وطنهم اجبروا على توقيع وثائق تقضي بتنازلهم عن جميع ممتلكاتهم للحكومة العراقية .

إن الضحايا الرئيسيين للفظائع العراقية هم بالطبع الكويتيون . ولكن علينا ألا ننسى أن أجنب كثيرين فقدوا مصادر عيشهم نتيجة للغزو العراقي . ويتراوح هؤلاء من رجال الأعمال والتجار الهنود والفلسطينيين إلى الخادمت السريلاكيات ، وقد كان لخسائرهم آثار مدمرة على اقتصادات بلدانهم ، وإن مأساتهم الإنسانية يعجز اللسان عن وصفها . لقد أساء العراقيون أيضا إلى الأجنب في الكويت بطريقة أخرى . ففي انتهاك للقانون الدولي وتحدي لقرار مجلس الأمن ٦٦٤ (١٩٩٠) أخذ عدد كبير منهم رهائن لشنبي المجتمع الدولي عن القيام بعمل لإعادة الاستقلال والسيادة للكويت . ويصنف هؤلاء الرهائن في فئتين .

(السير ديفيد هاناي ،
المملكة المتحدة)

يقع في الفئة الاولى من لا يُسمح لهم بمفادرة العراق والكويت . ومن بين هؤلاء مواطنون من الاتحاد السوفياتي وبلغاريا وكندا علاوة على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة . ونتيجة للاستياء الدولي إزاء هذا العمل الشنيع وفي محاولة حقيرة للتلاعب بالرأي العام العالمي ، سمحت السلطات العراقية لعدد كبير من الرعايا الاجانب بالمفادرة في الاسابيع الاخيرة ولكن لا يزال هناك العديد منهم .

ويقع في الفئة الثانية الاشخاص المحتجزون في مواقع استراتيجية يعتقد العراقيون أنها ستكون هدفا لعمل عسكري . ومن بين هؤلاء الاشخاص ٢٥٩ من أبناء بلادي و ١٠٢ من الرعايا الامريكيين و ١١٤ من الرعايا اليابانيين . لقد تلقينا عددا من التقارير عن الظروف السائدة في هذه المواقع الاستراتيجية. ويتضمن أحدها ما يلي :

"المرافق الصحية معطوبة وغير صحية و 'المضيفون' لا يوفرن فيها مواد التنظيف اللازمة . الطعام يتراوح بين رديء وغير قابل للأكل ، إذ يُعقد في أماكن قذرة تعج بالحشرات ، مما ينجم عن تناوله اضطرابات في المعدة ، واسهال ونقص في الوزن ، وهي أعراض يعتبرها الطبيب الذي يقوم بالكشف الاسبوعي نفسية . إن مرافق الإيواء قريبة من محطات توليد الطاقة وأبراج حرق الفضلات السامة ، حيث يسبب الهواء الملوث مشاكل صحية في الحنجرة والمصدر" .

والاحوال ليست أفضل بالنسبة للدبلوماسيين في الكويت الذين يتحدثون المحاولة العراقية غير الشرعية لإغلاق سفاراتهم عن طريق استخدام أساليب مثل قطع إمدادات المياه والكهرباء . لقد اضطر العديد من الدبلوماسيين إلى المفادرة ، غير أنني أود أن أشيد بزميلي ميخائيل ويستون وموظفيه الذين ما برحوا صامدين في السفارة البريطانية في الكويت . وأود أيضا أن أشيد بموظفي سفارات الولايات المتحدة والبحرين وعمان الذين ظلوا صامدين في مراكزهم على الرغم من الظروف القاهرة التي فرضتها عليهم قوات الاحتلال العراقية .

لا توجد إلا بلدان قليلة في العالم لم يعان مواطنوها بصورة مباشرة أو غير

مباشرة من السلوك المارخ وغير الشرعي الذي تنتهجه قوات الاحتلال العراقية في الكويت . وما من بلد يُقرّ ضم العراق المزعوم للكويت . إن القصف المذهلة والمشييرة للاشمئزاز التي استمع إليها المجلس في اليومين الماضيين تبين لماذا لا نستطيع ، كمسألة شرف ، أن ندير ظهورنا لمشكلة الكويت .

إن سيامة العراق ترمي إلى خلق وقائع جديدة تتمثل من حيث الجوهر في تلاشي الكويت وترحيل مواطنيها . وهم يخطون ، مع مرور كل يوم ، خطوات كبيرة على ذلك الدرب . وهذا يذكّر المرء بوصف المؤرخ الروماني تاسيتوس لغزو الرومان لبريطانيا عندما قال : "يزرعون الخراب في البلد ويسمونه السلام" إن هذا يمثل وصمة عار في جبين القوات المسلحة العراقية . لا بد من الحيلولة دون انتصارها . لذلك من واجب المجتمع الدولي أن يُبيّن للعراق أن العدوان لن يجدي ، وأن ينهي الاحتلال في أسرع وقت ممكن وفقا لقرارات المجلس .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالأمس وفي هذه القاعة استمعنا إلى شهادة تقشعر لها الأبدان ، شهادة تؤكد حقيقة مدى ضخامة انتهاك حقوق الإنسان على أيدي قوات الاحتلال العراقية في الكويت . إن الأمثلة المحددة التي سيقت لنا توفر بيّنة دامغة ضد الطرف المحتل . وهذه المعاملة الوحشية ، التي ندينها أشد الإدانة ، مقززة للنفس بدرجة أكبر عندما يكون الضحايا ، كما ذكر بالأمس ، من الفئات الضعيفة بوجه خاص من الناس .

اليوم الكويت بلد يقع تحت الاحتلال الاجنبي . لذلك تنطبق عليه أحكام اتفاقية جنيف الرابعة انطباقا كاملا . إننا نطالب العراق ، وهو أحد الأطراف الموقعة على تلك الاتفاقية ، بأن يتقيد تقيدا صارما بالتزاماته بموجب أحكام الاتفاقية .

أخيرا ينبغي للمجتمع الدولي أن يحشد قدراته للمساعدة في الحفاظ على الهوية الوطنية للكويت التي يتهددها الآن خطر التدمير المنتظم الذي يقوم به المحتل . إن مشروع القرار المعروض على المجلس يُجسّد هذه النقاط . ونحن ، بدورنا سنؤيده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل الإمارات

العربية المتحدة . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة) : سيدي الرئيس ، يسرني

بداية أن أعبر لكم عن تهاني وفد بلادي بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . إن خبرتكم الدبلوماسية ستكون سندا أساسيا لإمكانية التوصل إلى النتائج الإيجابية المرجوة من اجتماعات المجلس ويسرني الإشادة بجهود سلفكم السيد ديفيد هاناي ، المندوب الدائم للمملكة المتحدة ، أثناء رئاسته للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي .

يجتمع مجلس الامن اليوم لمناقشة وجه من أوجه الأزمة المتعددة ، التي خلقها الاحتلال العراقي للكويت . وهذا الوجه هو الابشع والاكثر استهجانا ، حيث يصيب بشكل مباشر الانسان الذي هو ضحيته ، وكما أشار السيد المندوب الدائم لدولة الكويت والشهود الذين تحدثوا في الجلسة الأولى ، فإن الجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال العراقي في الكويت انما تشير الاشمئزاز وتبعث على القلق من التدهور الخطير الذي يعاني منه الكويتيون وغيرهم من الاجانب المقيمون في الكويت .

إن أي عربي لا يملك إلا أن يشعر بالخجل إزاء ممارسات وتصرفات النظام العراقي ، الذي طعن في الصميم كل القيم والاخلاق والمفاهيم العربية . وإن جيلنا الحاضر الذي ترعرع في إطار الطموحات والاماني العربية العريضة في الوحدة والحريّة والتقدم والاستقرار إنما هو الاكثر شعورا بمقدار الخيانة التي قام بها النظام العراقي تجاه تلك الاماني والتطلعات .

إن الممارسات العراقية التعسفية في الكويت وانتهاكات حقوق الانسان قد أدت الى مغادرة أكثر من ثلث الشعب الكويتي لبلده هربا من جبروت الاحتلال وظغيانه ، كما أدت تلك الممارسات ، يضاف إليها قطع الرزق الذي سببه الاحتلال ، الى مغادرة مئات الآلاف من العاملين في الكويت عربا وأجانب تاركين وراءهم حيلة ما جمعه خلال السنين العديدة من عملهم . وبالإضافة الى مآسيهم الشخصية والعائلية في هجرتهم الى بلدانهم معدمي الحال لا يملكون شيئا ، فإن هجرتهم قد تسببت في مصاعب جمة لبلدانهم في استيعابهم وتوفير سبل المعيشة لهم . وكان على رأس قائمة هؤلاء المهاجرين العرب ومن الدول العربية .

في ضوء الاجماع الدولي على إدانة الغزو العراقي للكويت ورفضه لضم الكويت فإن العراق في نظر القانون الدولي يعتبر دولة محتلة للكويت مما يثرتب عليه انطباق اتفاقية جنيف الرابعة لحماية السكان المدنيين وقت الحرب . ويمكن تلخيص اتفاقية جنيف الرابعة أنها تتضمن حماية أهداف ثلاثة وهي السكان والممتلكات والمؤسسات . وفي استعراض ممارسات السلطات العراقية المحتلة نجد أنها انتهكت بصورة صارخة ومازالت

تنتهك الاغراض الثلاثة ، ولقد أشهدت على ذلك وأثبتته بالادلة والاسانيد مختلف ومائل
الإعلام بل حتى أولئك النازحين من الكويتيين وغير الكويتيين ، الذين اضطرتهم ظروف
الاحتلال وقسوته الى النزوح . ونمت المادة ١٤٧ من الاتفاقية على تعداد المخالفات
الجسيمة التي قد يقترفها أشخاص أو يأمرؤن باقترافها من قبل السلطة المحتلة مثل
القتل العمد والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في
القوات المسلحة بالدولة المعادية . كما نمت المادة ١٤٦ على تعهد الدول الأطراف في
الاتفاقية باتخاذ إجراءات تشريعية لغرض عقوبات إجرائية على أولئك الاشخاص وبملاحقتهم
وتسليمهم الى طرف آخر في الاتفاقية . وواضح أن العديد من الاشخاص من القوات
العراقية المحتلة ، سواء كانوا عسكريين أو مدنيين ، قد اقترفوا تلك المخالفات
الجسيمة ، وبناء على ذلك فإن المادة ١٤٦ تشمل أولئك الاشخاص ويجب تطبيقها عليهم .

وإننا في هذا الصدد نحمل السلطات العراقية المدنية والعسكرية مسؤولية
المخالفات والجرائم التي ترتكب في الكويت ، ونعتقد بأنه من الضروري أن تدرك
السلطات العراقية مسؤولياتها المباشرة عن هذه المخالفات .

إن ما جرى للكويت وفي الكويت له دلالات خطيرة ليس فقط على المنطقة ولكن
بالنسبة للأمن والسلام الدوليين ككل ، وان ردة الفعل الدولية التي جسدها بشكل واضح
ومبكر مجلس الأمن في قراراته المتعددة ، والتي جسدها الجمعية العامة في بيانات
رؤساء الوفود الى الدورة ٤٥ إنما تشير الى حجم الأزمة الناشئة عن العدوان العراقي
على الكويت . ولكن الدلالة الاخطر لهذه المشكلة هي في إمكانيات واحتمالات التهديد
للسلم والامن في العالم وهو التهديد الذي يمكن أن ينشأ عن التسلط الفردي على
مقدرات أي بلد ، وبالتالي فإنها مسؤولية المجتمع الدولي التضامنية في منع امكانية
نشوء مثل هذه الحالات التي يمكن أن تتسبب في خلق فوضى دولية شاملة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الامارات العربية

المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة)

المقعد المخصص له الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي على قائمتي

هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدي ، في هذا المنعطف الخطير الذي تتعلق فيه أنظار المجتمع الدولي كله بهذا الجهاز وهو يظلم بمهمته فيما يتصل بالحالة في الخليج الفارسي . أود أن أعرب عن أمني في أن تساعد أعمال مجلس الأمن على تحقيق السلم والأمن في منطقة الخليج الفارسي .

لقد انقضى ما يقرب من أربعة أشهر على معاناة شعب الكويت نتيجة لغزو العراق لبلده . ومنذ أول أيام الغزو أصدر المجتمع الدولي وكثير من البلدان نداءات بإنهاء احتلال الكويت واستعادة استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية ، ولكن العراق لم يصغ الى هذه النداءات .

ومن المؤسف ، كما يحدث في كل حالات الاحتلال ، يعاني المدنيون أو الخاضعون للاحتلال الأجنبي أكثر معاناة ، بل إن بيوتهم ذاتها لا تصبح ملجأ آمناً . والواقع ان انتهاك حقوق شعب يبدأ ببداية عدوان واحتلال بلد .

وجمهورية إيران الإسلامية ، إذ تدرك آثار احتلال العراق للكويت وضما اليه ، وتشعر بالقلق إزاء معاناة شعب الكويت المسلم ، تبذل قصارى جهدها لتخفيف معاناة الشعب الكويتي .

وجمهورية إيران الإسلامية ، بصفتها بلداً مجاوراً وعلى علم بالتكوين الديمغرافي لسكان الكويت الذين ينتمون الى جنسيات مختلفة بما فيها الإيرانيون ، شعرت بقلق عميق إزاء مصير أولئك الأشخاص . فبالإضافة الى تيسير رحيل آلاف الرعايا الأجانب من الكويت عبر أراضيها ، عاد زهاء ٦٠ ٠٠٠ إيراني الى إيران بعد غزو الكويت .

إن موقف جمهورية إيران الإسلامية حيال الازمة الحالية في الخليج الفارسي معروف تماماً . كانت جمهورية إيران الإسلامية أول بلد في المنطقة يدين غزو العراق للكويت ويدعو الى انسحاب القوات العراقية الغوري غير المشروط والكامل من الكويت . ويتمثل موقفنا المبدئي في أن يكون احترام سيادة الدول المستقلة وسلامتها الإقليمية أساساً لصيانة السلم والأمن . وقد كان طرح هذا الموقف بوضوح جوهر مناقشاتنا التي أجريت مع بلدان المنطقة بما فيها العراق .

ومنذ اندلاع الأعمال العدوانية ، أوضحنا في اتصالاتنا رفيعة المستوى مع العراق وغيره من بلدان منطقة الخليج الفارسي أن السبيل الوحيد الى تحقيق السلم وعودة الأمور الى نصابها يمر عبر انسحاب القوات العراقية الكامل من الكويت . وأعلننا أن اتخاذ هذه الخطوة الهامة سيمنح بلدان المنطقة من الاضطلاع بدور هام في صيانة أمن منطقة الخليج الفارسي عن طريق القيام بترتيبات اقليمية دون تدخل أجنبي . وللأسف ، إن غزو العراق للكويت واستمرار احتلاله قد وفر الذريعة للقوات الأجنبية لتوسيع نطاق تواجدتها في المنطقة .

إن جمهورية إيران الإسلامية ، إذ تأخذ بعين الاعتبار خطورة الحالة ، مقتنعة بأن ارساء السلم والهدوء في منطقتنا لن يتسنى إلا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من هذه المنطقة الحساسة . ويحدونا الأمل في أن تعتمد السلطات العراقية ، تنفيذاً لالتزاماتها الدولية ، التدابير الضرورية لمنع نشوب الحرب والدمار وإنهاء معاناة شعوب المنطقة بشكل عام والشعب الكويتي بشكل خاص .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثل

بنغلاديش . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد محيي الدين (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من محاسن

الصدق أن يحل عيد ميلادكم سيدي الرئيس في الشهر الذي تترأسون فيه مجلس الامن .
أهنئكم بهاتين المناسبتين . وأود أيضا أن أهنئ صديقي ، السير ديفيد هاناي على
ادارته الممتازة لمداولاتنا في الشهر الماضي .

سأتوخى بالغ الايجاز والدقة . لقد شهدنا جميعا الاحداث المحزنة التي وقعت
في الكويت ومعنا عنها . وقد شعرنا بصدمة واحسنا بالالم حيال محنة الأبرياء . وقد
مست قصص معاناتهم المغزعة القلوب جميعا . وليس ثمة وسيلة للتفاضي عن انتهاكات
حقوق الانسان هذه . ولا يمكن الدفاع عن ارتكاب مثل هذه المخالفات . الاحتلال الفادر
أمر خاطئ . ونحن ملزمون بواجب حماية كل السكان .

إن مشروع القرار يعبر خير تعبير عن مشاعر المجتمع العالمي . وانني أناشد
العراق أن يكون رده إيجابيا . المسألة ليست مسألة سياسة وإنما ببساطة مسألة
إنسانية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا للولايات المتحدة الامريكية .

لقد أصفى وفد الولايات المتحدة ببالغ الانتباه الى المعلومات المقدمة .
واسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديري للأفراد الذين شاطرونا معلوماتهم الشخصية عن
النكبات التي تحيق الآن بالكويت والكويتيين . ولا شيء مما قد أقوله الآن يمكن بأي
حال أن يضيف الى ما قالوه أو ينتقم منه .

ان سجل الاغتصاب والسلب والنهب والتعذيب والقتل الذي ألفته السلطات
العراقية منذ غزوها للكويت يشكل تحديا مباشرا للأغراض التي انشأت من أجلها هذه
المنظمة . فقد أغرقت السلطات العراقية شعبا مسالما في ويلات الحرب ، وأنكرت على
الانسان كرامته وقيمه ، وقوضت الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة وقضت
على التقدم الاجتماعي الذي تحقق عبر أجيال .

منذ اليوم الذي ارتكب فيه العراق جريمته أذان هذا المجلس احتلال العراق للكويت واعتمد تدابير محددة لاستعادة السلم والامن الدوليين . وكما قيل لنا اليوم ، فان جريمة العراق تتعمق جذورها . وان اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، التي صاغها نفس جيل الساسة الذين أسسوا منظماتنا ، تفرض على المسؤولين العراقيين التزامات محددة . وكما يدعو القرار ٦٧٤ (١٩٩٠) ، قدمت حكومة الولايات المتحدة معلومات عن الانتهاكات الجسيمة لتلك الاتفاقية بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن .

واستنادا الى المعلومات الواردة في الوثيقة التي قدمتها الولايات المتحدة ، اسحوا لي أن أسرد بعض الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها السلطات العراقية .

القتل المتعمد : في نهاية شهر آب/اغسطس ، أدانت لجنة الأمم المتحدة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الاقليات الحكومة العراقية بعد دراسة تقارير موثوق بها عن تنفيذ عمليات إعدام جماعية دون محاكمة . وفي ايلول/سبتمبر ، أعدم عدد كبير من الشباب الكويتيين للاشتباه في اشتراكهم في المقاومة ، ومن العاملين في الميدان الطبي . وفي مطلع تشرين الأول/اكتوبر ، اتهم تقرير من منظمة العفو الدولية بأن عشرات الأشخاص قد شنقوا في حرم الجامعة الكويتية . وفي ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ، وكان يوما حافلا بالنسبة للسلطات العراقية ، شنق ستة من الصغار لتوزيعهم منشورات ، وأطلق الرصاص على أربعة أشخاص لحيازتهم كاميرا وآلة لتصوير المستندات ، كما اطلق الرصاص على أسرة من سبعة أفراد لوجود جواز سفر أمريكي لا يخصها في حيازتها ، واطلق الرصاص على مدير لمحل للأطعمة لعدم تعليق صورة لصدام حسين ، واعدم صبيان على مرأى من أبويهما .

التعذيب : أفادت منظمة العفو الدولية أن أساليب التعذيب العراقية تضمنت الاغتصاب والصدمة الكهربائية والضرب وكسر الاطراف والإعدام بعد محاكمة صورية . وفي إحدى الحالات قام أفراد من السلطات العراقية بضرب سجين حتى فقد وعيه ، وعندما أفاق ظلوا يركلونه ويعرضونه للصدمة الكهربائية حتى فقد وعيه مرة أخرى . وظلوا يكررون

هذه العملية لمدة أربعة أيام في كل مرة يعود فيها الى رشده . وافاد رجل يدعي أنه ينتمي الى المقاومة الكويتية عن الاحوال السائدة في معتقل خارج البصرة ان نزلاء المعتقل كانوا يطعمون الخبز والماء فقط . وأشياء التحقيق معهم كانوا يعلقون من أرجلهم . وكان الجنود العراقيون يفتصبونهم ويخلعون اظافرهم ويقطعون شرائح من أصابعهم وأيديهم ويكoonهم بالحديد المحمي .

التسبب عمدا في معاناة كبيرة أو إصابات خطيرة : في منتصف أيلول/سبتمبر ، اخرج ما يزيد على ٥٠٠ مريض من المستشفيات وغيرها من مؤسسات الرعاية العامة . وصودرت أجهزة حيوية من بينها أجهزة غسل الكلى وحضانات المواليد وغرف العمليات الجراحية وأجهزة الأشعة السينية وأجهزة المختبرات وأجهزة الليزر والأدوية . وكما علمنا ، توفي العديد من المرضى لنقص الرعاية الطبية .

ولقد طردت السلطات العراقية الكويتيين من منازلهم وأسكنت عراقيين مكانهم .
وارتكب العراق العديد من الانتهاكات الخطيرة من فئات الترحيل أو النقل غير
المشروع لشخص محمي ، والاحتجاز غير المشروع لشخص محمي ، واحتجاز الرهائن ، وهناك
مئات منهم ما زالوا محتجزين حتى اليوم في المواقع العسكرية والصناعية والعلمية .
إن نهب الكويت قد تجاوز أسوأ مخاوفنا : فالمستشفيات والمساجد والمدارس
والمصانع ومنشآت الموانئ والمجمعات الصناعية والمخازن والشقق السكنية بل ومدن
الملاهي ، نهبت أيضا . وأي شيء يمكن نقله سُرق . والكثير مما ترك تم تدميره .
إن الطريقة الوحيدة لإنهاء هذه الانتهاكات الخطيرة هو إنهاء احتلال العراق
للكويت . إن الجريمة العراقية ليست بحق شعب الكويت فقط . بل إن العراق يحتجز
الأجانب كرهائن . وإن عدوانه عاكس فسادا في اقتصادات العديد من البلدان . والتعننت
العراقي يدمر آمال المجتمع العالمي بتحقيق مستقبل أفضل .
إن الجرائم العراقية البشعة هذه تؤكد السياسة المعلنة غير المقبولة
والبغيضة شأنها شأن الإجراءات التي تولدت عنها : ألا وهي القضاء على دولة الكويت
المستقلة ذات السيادة . وأبعاد هذه السياسة يصعب تفهمها في العالم المتحضر .
وإننا نشعر بالآلم لأن السلطات العراقية لم تتوان عن اتخاذ أي أسلوب مهما كانت
درجة وحشيته لتحقيق هذا الهدف .
وأي امرئ استمع إلى المعلومات التي استمعنا إليها أمس يشعر حتما
بالاشمئزاز . فأي سياسة هذه التي يتبعها العراق عندما يدمر كل هذا ولا يترك مكانه
إلا البؤس والشر ؟ إن السياسة العراقية تعني إنشاء نظام رعب وطرده للسكان وإرسال
العراقيين لاحتلال أماكنهم بلا حق واحتجاز الرهائن . وبقينا إن المستشفيات والمدارس
وغيرها من المنشآت العامة في الكويت لم تمثل أي تهديد حقيقي للعراق . ومثل
انتهاكات الإنسان التي ارتكبتها القوات العراقية ، فإن الأعمال التدميرية لها هدف
شرير واحد : ألا وهو تدمير الشعب الكويتي والمجتمع الكويتي ودولة الكويت .

إن سياسة العراق يجب أن تفشل . ونحن كأعضاء في الأمم المتحدة يلزمنا الميثاق بمعارضة سياسة العراق وبتحقيق انسحاب القوات العراقية من الكويت وإعادة إرماء السلطة الكويتية المشروعة . ونأمل أن يأتي هذا اليوم قريباً .

السلم والأمن الدوليان لم يستعادا حتى الآن ، بالرغم من عمل هذا المجلس . وحكومتي على ثقة بأن مجلس الأمن ، اتساقاً مع القرارات الحذرة والتمثيلية التي اتخذها منذ بداية الأزمات في ٢ آب/أغسطس ، سيحافظ على عزمه على اتخاذ تدابير فعالة لإيقاف العدوان العراقي وإعادة التأكيد على المبادئ التي يجب أن يركز عليها عالم سالم وآمن ومزدهر .

استأنف مهام منصبه بصفتي رئيساً للمجلس .

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع اعتراضاً ، فسأطرح الآن مشروع القرار للتصويت . نظراً لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليمن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كان هناك ١٥ صوتاً مؤيداً ،

وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالإجماع باعتباره القرار ٦٧٧ (١٩٩٠) .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : حيث أن

هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في جلسة رسمية للمجلس ، أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين للإعراب عن مدى سعادتنا لرؤيتكم ، سيدي ، وأنتم الدبلوماسي المتميز والمحنك ، تتقلدون رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي . لقد أسهمت في عمل هذه

الهيئة السامية لا بالمعرفة والمهارات الدبلوماسية الفياضة فحسب وإنما بالمبادئ والمُثل الديمقراطية للولايات المتحدة الأمريكية ، البلد الصديق الذي نكُنُّ له أيمسا إعجاب واحترام . وأتمنى لكم كل نجاح في الوفاء بولايتكم الهامة أثناء هذه الفترة التاريخية من عمل المجلس .

كما نشعر بالامتنان البالغ للسير ديفيد هاناي على الأسلوب المتميز الذي أدار به عمل المجلس في الشهر الماضي .

لقد سنحت لوفدي فرصة تحديد موقفنا عدة مرات بشأن البند المتصل بالحالة بين العراق والكويت ، وأيدت رومانيا اعتماد جميع قرارات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة . وقد دعينا اليوم لننعبّر عن جانب معين من جوانب البند - ألا وهو المحاولة الحالية التي يقوم بها العراق لتغيير التركيب الديمغرافي لسكان الكويت وتدمير السجلات المدنية التي تحافظ عليها الحكومة الشرعية للكويت . وهذه حقا مسألة خطيرة للغاية . لقد انضمنا إلى تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/21966 ، ونشاطنا تماما الأفكار التي وردت فيه ، ونأمل أن تنفذ السلطات العراقية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع بدون أي استثناء على الإطلاق .

إن رومانيا حساسة للغاية إزاء كامل الموضوع قيد المناقشة . وتشعر حكومتنا بالانشغال إزاء المعاناة التي لحقت بالأفراد في الكويت نتيجة لغزو العراق للكويت واحتلاله لها .

ونحن ممتنون لممثل الكويت على العرض المقنع للغاية لموقف بلده أمام المجلس وللتفاصيل التي قدمها لنا بشأن الأعمال المبيتة التي تقوم بها السلطات العراقية بهدف تجريد الكويت من شعبها وتغيير تركيبها الديمغرافي بغية إزالة هويتها الوطنية .

والعراق بمفته الدولة القائمة بالاحتلال مسؤول بصورة شامة عن سلوك قواته وسلطاته ، سواء أكانت مدنية أو عسكرية ، وعن سياساته الموجهة ضد شعب الكويت تحت الاحتلال .

ورومانيا ملتزمة التزاما قويا بالاخلاق وبالشرعية في جميع مجالات الحياة المحلية والدولية . وقد اوضحت في جميع بياناتها بشأن البند قيد النظر انه لا يمكن إحراز التقدم بشأن الحالة الشاملة في المنطقة ما لم يجر إيجاد حل للأزمة الحالية بما يتطابق وقرارات مجلس الامن .

ولا يمكن إنكار أن القرارين ٦٦٠ (١٩٩٠) و ٦٦٣ (١٩٩٠) حددا الطريقة الكفيلة بحسم الازمة عندما طالبا ، بأشد صيغة ، بانسحاب العراق الكامل والغوري وغير المشروط من الكويت وباستعادة الحكومة الشرعية للكويت .

إن مشروع القرار الذي اعتمدهنا اليوم دليل إضافي على أن المجتمع الدولي عازم على رفض انتهاك العراق الصارخ للقانون الدولي وتقديم حلول عادلة ومشرفة . ونعرب عن أملنا في أن تقوم حكومة العراق بالاستماع إلى القرار الذي اعتمد للتسو وللبيانات الهامة التي أدلي بها هنا وأن تفهمها على النحو الصحيح ، مما سيثبت في نهاية المطاف أنها تستمع إلى صوت العقل فتختار مسار العمل المفضي إلى الاستعادة التامة للسلم والنظام القانوني وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل رومانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، باسم وفد بلادي أود أن أشكركم جميعاً على التصويت لصالح مشروع القرار المطروح أمامكم . انكم بذلك تؤكّدون من جديد بطلان الاجراءات التي يقوم بها النظام العراقي الغازي في محاولته محو الهوية الكويتية .

إن دولة الكويت موجودة بشعبها الصامد في الداخل وبشعبها الذي أرغم على الخروج . إن وجودهم ومودهم سيحکمان بالغشل الذريع على الاجراءات العراقية . إن هذه الاسطوانات ، التي أحمل نموذجاً عنها ، ستكون أحد الأسناد التي ستعتمد عليها الكويت المحررة في تثبيت هوية الكويتيين والمقيمين فيها حتى اليوم الأول من آب/اغسطس . هذه الاسطوانات ، بما فيها من أسماء ومعلومات ، ستكون ضماناً ضد المخططات الشريرة للعراق لتغيير التركيبة السكانية في الكويت .

مرة أخرى ، أشكركم على هذا الدعم والتأييد المتواصل لقضيتنا العادلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم يعد هناك متكلمون على قائمة المتكلمين . بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠